الشركة حصلت على تقييم BBB في تصنيفها الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة

أنور بوخمسين: «وربة» حققت إنجازات كبيرة العام الماضي

انعقدت الجمعية العمومية لشركة وربة للتأمين «وربة» صباح أمس، حيث وافقت العمومية على توزيعات العام الماضي بواقع 5 في المئة نقدا، وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

وعلى هامش العمومية التي انعقدت أمس، أكد رئيس مجلس الشركة، أنور جواد بوخمسين، انه رغم الظروف التي مر بها الإقتصاد وانعكاساتها على مختلف مفاصل السوق فان العام الماضي يمكن اعتباره من أكثر الأعوام نموا في مسيرتنا بما تحقق به من انجازات، مرجعا ذلك الى الرؤية والأهداف التي وضعها مجلس الإدارة عبر بناء استراتيجية تهدف الى النمو المستدام و إدارة المخاطر بإقتدار، والى جهود الإدارة التنفيذية في وضع الاستراتيجية قيد التنفيذ بما لديها من خبرات و إحترافية في الإدارة، والى موارد وربة للتامين البشرية التي استطاعت ان تكون على مستوى المسؤولية، والى المساهمين الذين لم يبخلوا بتقديم الدعم والمساندة المطلوبة، والى شركاء إعادة التامين ومؤسسات التصنيف الإئتماني والجهات الرقابية و الإشرافية بالدولة وحملة الوثائق والعملاء الذين ظل ولائهم هو النبراس الذي نهتدي به لخدمتهم.

جاء ذلك في كلمة له أمام المساهمين في الجمعية العمومية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والتي عقدت بنسبة حضور بلغت 75.85 في المئة ووافقت على كافة بنودها مشيرا الى الدور الذي لعبه التقدم في أعمال الاكتتاب والنتائج المالية الجيدة بشكل عام والمركز المالي المستقر والتطور الملحوظ في نظم ادارة المخاطر واستقرار سياسات الاكتتاب الحصيفة، وهو الدور الذي كان له اكبر الاثر في ما تحقق من نتائج ايجابية وجميعها مؤشرات تؤكد على متانة المركز التنافسي للشركة والذي يقودها الى التقدم نحو الامام بشكل مستمر.

واضاف بوخمسين أن الشركةحصلت على تقييم «BBB» على تصنيفها الإئتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل مؤسسة ستاندرد آند بوورز SP العالمية المتخصصة بتصنيف مختلف القطاعات المالية وهذا التصنيف يعكس ملاءة المركز المالي والفني للشركة.

وتطرق بوخمسين الى التطورات التي شهدتها الشركة منذ عام 2010 مشيرا الى انه بنهاية عام 2012 فإن الشركة قد انهت اول 3 سنوات من استراتيجية تم وضعها بعناية، وجاءت النتائج لتؤكد أنها قد حققت الكثير من أهدافها واهمها وضع الأسس السليمة لبناء مؤسسة تأمينية قادرة على المنافسة في مختلف القطاعات التي تعمل بها وكذلك تحقيق معدلات نمو عالية، الأمر الذي ساعد على استمرار الشركة في تحقيق الربحية وتوزيع الأرباح على المساهمين، حيث وافقت الجمعية العمومية على توزيع أرباح سنوية بقيمة 5 في المئة عن العام 2012.

واضاف «ان مجموعة من العوامل الرئيسية ساهمت في تحقيق العديد من أهدافنا الاستراتيجية، أبرزها إعتمادنا تطوير وتحديثالبنية التحتية لممارسة أساسيات أعمال التامين، والتوسع في السوق المحلي من خلال خدماتنا ومنتجاتنا الموجهة للأفراد والشركات، وتقديمها بشكل مختلف ومتميز، وهو ما ادى الى نمو حصتنا السوقية وقدرتنا على المنافسة».

واشار بوخمسين الى التوسع المحلي موضحا ان «ما وضعناه كهدف بدءا من عام 2010 وهو الوصول الى عملائنا اينما تواجدوا قد بات قريبا في ظل وصول عدد فروع الشركة الى 7 فروع في نهاية عام 2012 لنكون دائما قريبين من عملائنا ». واوضح بوخمسين انه خلال العام 2012 وعلى الرغم من الظروف التي مر بها الاقتصاد المحلي وانعكاساتها على القطاع فقد تمكنت الشركة من تحقيق نتائج ايجابية، حيث بلغ صافي الربح مليون دينار بنسبة نمو بلغت 66.9 في المئة، وهو ما يعكس زيادة الإيرادات بنسبة بنسبة 33.7% لتصل الى 11.2 مليون دينار، مع الاستمرار في بناء الإحتياطات الفنية والرأسمالية لتعزيز المركز المالي للشركة.

وبين أنه خلال العام 2012 ارتفعت حصة الشركة السوقية من خدمات التامين لتصل الى 12 في المئة ، الى جانب ارتفاع حصتها من عمليات إعادة التامين، على الرغم من التحديات التي عايشتها مختلف القطاعات الاقتصادية، وبلغ اجمالي أصول الشركة حتى نهاية ديسمبر 2012 نحو 97.3 مليون دينار بنسبة نمو قدرها 11.6 في المئة.

وأشار إلى ارتفاع اجمالي حقوق المساهمينبالشركة ليصل الى47.4 مليون دينار وذلك بنسبة 3.2 في المئة ، حيث أعاد ذلك لزيادة أرباح الشركة بالإضافة الى تحسن أسعار اسهم بعض الشركات التي تساهم فيها الشركة، ما أدى الى زيادة الإحتياطي التغير في القيمة العادلة والمدرج ضمن حقوق الملكية.

■ مجموعة من العوامل ساهمت في تحقيق العديد من أهدافنا الاستراتيجية

أنور بو خمسين

شعار شركة وربة

■ الشركة أحرزت نجاحات مهمة رغم الظروف التي واجهها الاقتصاد الكويتي

ثلاث سنوات

كما أشار بوخمسين الى ان ما تحقق من انجازات في الفترة من 2010 الى 2012 تم على الرغم من الظروف التي مر بها اقتصادنا المحلي فإن استمرار تحقيق هذه الانجازات خلال العام الحالي مرهون بالتطورات السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية عموما وقطاع التامين بوجه خاص، وتم خلال الجمعية إنتخاب اعضاء مجلس الإدارة عن السنوات الثلاث المقبلة وهم: مجموعة بوخمسين القابضة، الشركة العربية للإستثمار، الشركة العربية العقارية، ومجموعة البركة الكويتية للتجارة العامة والمقاولات.

تخطيط مرن

وقال بوخمسين ان حرص الادارة على وضع خطط مرنة تمكن الشركة من التفاعل مع الظروف المختلفة وبيئة العمل المتغيرة، وكذلك الخطط البديلة التي وضعتها لكيفية التعاطي مع اي ظروف طارئة، كان له ابلغ الاثر في التعامل مع الاحداث التي طرأت على اسواق إعادة التامين، وقد قامت الشركة باتخاذ الاجراءات الاحترازية التي تكفل التعامل مع الاحداث مهما تنوعت، وقد كان لتنوع انشطة الشركة دور كبير في تدعيم قدرة الشركة على تنمية انشطتها.

وتقدم بوخمسين خلال كلمته في اجتماع الجمعية العمومية بخالص الشكر لأعضاء مجلس الإدارة المنتهية عضويتهم على التزامهم وسعيهم المتواصل للارتقاء بمستوى الشركة، وأكد حرص الشركة على بذل اقصى الجهود للمحافظة على حقوق المساهمين وحملة الوثائق ، واضاف إنه بالرغم من بطأ النمو في حجم سوق التامين إلا أن الوعي بأهمية التامين في ازدياد، حيث وصل حجم القطاع إلى قرابة مليار دولار في العام الماضي، وأكد على إستمرار حرص الشركة القائم والدائم والمستمر في جميع الأحوال على النمو المستدام.

واضاف بوخمسين انه يرى أن الإدارة التنفيذية للشركة ستعمل بكل ما بوسعها لتحسين مستوى الربحية خلال العام الجاري، مشيرا إلى بذل جهود كبيرة على مدار العام الماضي لإدارة وتقليلالمخاطر التي تعود لأوضاع السوق، إلى جانب بعض السياسات التي كانت بحاجة إلى دراسة وتقييم حيث تم بالفعل تعديل وتطوير الكثير منها، كما وأعرب عن أمله في أن تشهد الأسواق استمرار في تصحيح مسارها خلال الفترة المقبلة والذي سيكون له اثر في الانعكاس على تحسن اداء استثمارات الشركة.

■ حصة الشركة ارتفعت إلى 12 في المئة من خدمات التأمين

الخطة المستقبلية للشركة

وحول الخطط المستقبلية للشركة اكد رئيس مجلس الادارة على ان خطة العمل للشركة في المرحلة القادمة ترتكز على النهوض بنشاط التامين و تعزيز القدرة التنافسية له في ظل المعطيات الحالية و إزدياد المنافسة من الشركات العالمية التي دخلت سوق التامين المحلي، و ذلك من خلال تطوير و تحديث المنتجات التامينية المختلفة للشركات والأفراد و تقديم خدمات متميزة للعملاء عن طريق زيادة شبكة الفروع المحلية للشركة و بناء شراكات إستراتيجية مع شركات رائدة في مجال التامين، كما تقوم الشركة بدراسة تطوير أعمال التامين اقليميا عبر المساهمات الإستراتيجية في شركات تامين في دول المنطقة، وتنصب خطط الشركة في المرحلة القادمة على توسيع قاعدة العملاء و زيادة الحصة السوقية للشركة عن طريق زيادة فروع الشركة و تقديم منتجات تامينية جديدة و كذلك عن طريق تعزيز الشراكة لتقديم المنتجات التامينية المنافسة للعملاء.

نشاط الإستثمار

وحول نشاط الاستثمار، اضاف رئيس مجلس الادارة ان السياسة الإستثمارية للشركة في المرحلة المقبلة تقوم على الإستمرار بتنويع مصادر الدخل للمحفظة الإستثمارية وتوزيع المخاطر جغرافيا وعلى قطاعات الأعمال و الأصول الإستثمارية ذات السيولة وذلك لتحسين الأداء العام للمحفظة وتقليل مخاطر تقلبات الأسواق المالية، وضمن خطة المجموعة الاستراتيجية لتطوير محافظها المتنوعة، هذا وقد إزدادت الإستثمارات والنقدية بنسبة نمو 2.1 في المئة لتصل الى 36.5 مليون دينار كويتي، كما سجل صافي دخل الإستثمار والإيرادات الأخرى عائد ممتاز قيمته 1.14 مليون دينار كويتي، وأسهب بوخمسين إن إستراتيجية العمل القادمة لهذا النشاط تتمثل في الإستمرار بتقديم الدعم الفني و الإداري للشركات التي تم الإستثمار فيها في دول المنطقة و تطوير هذه الشراكات الإستراتيجية للإستفادة من النهوض الإقتصادي الذي تشهده المنطقة، وذلك إيمانا بسياسة دولة الكويت الحكيمة في دعم الإقتصاد الدول العربية الشقيقة، وأكد رئيس مجلس الادارة على أن جميع التعاملات مع الشركات الزميلة والأطراف ذات العلاقة تتم بما يحقق المصلحة العليا للشركة وعلى أسس تجارية، كما يتم الافصاح عنها بالشكل المطلوب في التقرير السنوي والبيانات المالية للشركة وعرضها على الجمعية العامة للمساهمين بشفافية .

35.7 مليون دينار إجمالي إيراداتها في العام 2012

النفيسي: «المزايا» نجحت في تحقيق 77 في المئة زيادة في إيراداتها التأجيرية

اعلنت شركة المزايا القابضة عن نتائجها المالية عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2012 حيث حققت الشركة إيرادات بلغت قيمتها 35.7 مليون دينار كويتي ، متضمنة إيرادات تشغيلية بقيمة 33.5 مليون دينار كويتي وإيرادات اخرى بقيمة 2.2 مليون دينار مع اعتمادها مخصصات بقيمة 0.889 مليون ديناركويتي تمخض عنها أرباح صافية بقيمة 0.291 مليون دينار كويتي بعد استقطاع المصاريف الاخرى.

وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس إدارة شركة المزايا القابضة رشيد النفيسي عقب إجتماع مجلس الادارة الذي عقد بحضور أعضاء مجلس الادارة فهد الابراهيم، محمد العثمان، عبدالعزيز اللوغاني، ان المزايا القابضة نجحت خلال العام 2012 في استكمال تسليم مشاريعها العقارية والوفاء بجزء كبير من التزاماتها المالية تجاه الشركات والمستثمرين والافراد.

وأضاف ان الشركة إستطاعت أن تحافظ على كيانها المالي وادائها التشغيلي ومكانتها السوقية، و ذلك في إطار خطتها المدروسة و سياستها المتحفظة والتي تم وضعها لعام 2012 حيث راعت فيها المناخ الإقتصادي العام، والتطورات المالية في الاسواق العالمية، مؤكدا أن الشركة نجحت خلال العام الماضي بالتحول من الخسارة إلى الربحية بعد تطبيقها لخطة إعادة الهيكلة التي كانت تتضمن التخارج من عدد من الاصول إما عن طريق البيع أو المبادلة.

■ 29.3 مليون دينار إجمالي الايرادات من العقارات المتاحة للبيع

وقال ان حجم المبالغ المستحقة للدائنين قد انخفض من 36.3 مليون دينار إلى 17.4 مليون دينار بنهاية العام 2012، وأنه بحمد وبفضل من الله فقد استطاعت «المزايا» وفريقها العامل من تحقيق زيادة بنسبة 77 في المئة في إيراداتها التأجيرية بواقع 2.8 مليون دينار في العام 2012 مقارنة بـ 1.6 مليون دينار في العام 2011.

وأضاف النفيسي أن المزايا قد استمرت في تسليم مشاريعها ووحداتها السكنية والمكتبية المباعة، الأمر الذي نجم عنه إيرادات بقيمة 29.3 مليون دينار كويتي، موضحا ان اصول المزايا تتضمن أصول عقارية بقيمة إجمالية 168.3 مليون دينار متضمنة 67.6 مليون دينار عقارات مدرة للدخل، و 20.4 مليون دينار أراضي فضاء ، و وحدات عقارية بقيمة 25.8 مليون دينار يزمع طرحها للبيع أو الإيجار ، و عقارات بقيمة 54.5 مليون دينار تم بيعها على المخطط و سوف يتمخض عنها ارباحا مستقبلية عند التسليم .

وحول البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 فقد أشار إلى أن إجمالي أصول الشركة بلغت 221.1 مليون ديناركويتي في حين بلغت حقوق المساهمين 83.3 مليون دينار كويتي في الوقت الذي بلغت فيه اجمالي مديونية الشركة أمام البنوك المحلية 49.4 مليون دينار كويتي.

وحول أهم الانجازات التي حققتها المزايا القابضة خلال العام الماضي قال النفيسي أنه وبعون من الله استطاعت الشركة الإستحواذ على حصة شركة عمان للتعمير والبالغة 28 في المئة من قطعة أرض الموالح الواقعة في مسقط بسلطنة عمان، والتي تبلغ مساحتها 6378 متر مربع مقابل مبلغ 931 الف ريال عماني لتصبح المزايا بذلك مالكة بنسبة 100 في المئة للعقار، على ان يتم تسوية قيمة العقار من توزيعات المحفظة المستحقة لصالح المزايا، ويكون المبلغ المتبقي والبالغ 370.9 الف ريال عماني دين مستحق من المحفظة لمصلحة المزايا القابضة. ومن خلال هذه التسوية تم تعديل نسبة مساهمة المزايا في المحفظة لتصبح 14.9 في المئة من إجمالي قيمة المحفظة والبالغة 1.96 مليون ريال عماني.

■ الشركة استمرت في تسليم مشاريعها ووحدتها السكنية المباعة

وأضاف أن الشركة استطاعت التخارج من محافظ عقارية على غرار «محفظة دبي لاند» والمؤلفة من 492 قسيمة سكنية في دبي محققة سيولة بقيمة 49 مليون درهم، بالإضافة إلى التخارج من محفظة أبراج بحيرات الجميرا والتي قامت المزايا خلالها بتطوير برج AA1 وبيع وحداته محققة سيولة نقدية بقيمة 51 مليون درهم إماراتي مع الاحتفاظ بمساحة مكتبية تبلغ 11231 قدم مربع تزمع الشركة طرحها للبيع في مرحلة قادمة، واخيرا التخارج من صندوق المدار، الامر الذي نتج عنه إعادة تصنيف لموجودات ومطلوبات هذا الصندوق دون أن تترك أي أثر مباشر على بيان الدخل.

وحول خطة المزايا القابضة للسنوات الثلاث المقبلة قال النفيسي أنه وبعد قيام الشركة بأخذ جميع المخصصات المطلوبة خلال السنوات المالية الخمس الاخيرة و انجاز معظم المشاريع التي كانت قيد الانشاء و تحويلها الى مشاريع مدرة للدخل ، فإنها بدأت تستعد حاليا لدراسة سلة من المشاريع الجديدة المتنوعة بشقيها المدر للدخل والمتاح للبيع، حيث قامت المزايا بعمل دراسة مستفيضة للاسواق المحلية والخليجية والاقليمية وذلك تمهيدا للدخول في القطاعات الصحيحة والتي تحقق عوائد مرضية و ذلك ضمن نسبة مخاطرمحدودة ، مستفيدة من تجربتها السابقة والعوامل السوقية الحالية .

واختتم النفيسي : أن لدى جعبة المزايا حاليا اصولا عقارية في مناطق متنوعة يجري العمل على دراسة جدوى اقتصادية لتطويرها مع مستثمرين آخرين في تحالفات عقارية وضمن كيانات مختلفة . لا سيما وان المزايا تمتلك كوادر فنية وإدارية على مستوى عالي من الخبرة من شأنها أن تساهم في تنفيذ الخطة المرسومة للأعوام المقبلة.

حسين: خسائر النفط وقتية وإنتاج الكويت مازال بحدود 3 ملايين برميل يومياً

قال وزير النفط هاني حسين ان العوامل التي تسببت في خسارة برميل النفط نحو اربعة في المئة من قيمته خلال الاسبوع الماضي هي «عوامل وقتية» مؤكدا ان انتاج الكويت مازال عند حدود ثلاثة ملايين برميل يوميا في المتوسط.

واوضح حسين في تصريح للصحافيين على هامش احتفال اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بمناسبة اقرار لائحة العاملين في القطاع النفطي الخاص ان من العوامل التي اثرت على اسعار النفط البيانات الاقتصادية المتعلقة بالبطالة في الولايات المتحدة والمؤشرات الاقتصادية في دول الاتحاد الاوروبي.

واضاف ان ما يهم الكويت هو التصور للاسعار في المستقبل المتوسط والمستقبل البعيد معربا عن الامل في ان يكون هناك نوع من الاستقرار في الاسواق النفطية «ورؤية للأسعار على كل المستويات مع اخذ الحيطة لان النفط سلعة استراتيجية ومهمة تخضع لعوامل كثيرة».

وعن الاجتماع الوزاري لدول منظمة الدول المصدرة للبترول «اوبك» المزمع عقده في آخر مايو المقبل قال الوزير حسين ان هناك حاجة لمتابعة الاحداث خلال الشهرين الحالي والمقبل مبينا ان عامل العرض والطلب متوازن نوعا ما حاليا.

هاني حسين

وذكر ان هناك امدادات قلت في السوق من بعض الدول مثل ايران وهناك عوامل اخرى قد تؤثر على القرارات التي ربما تتخذها اوبك متوقعا استمرار الطلب على نفط اوبك كما هو بحدود 30 مليون برميل يوميا.

وعن الازمة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة وخطط الكويت لتلافي اي سلبيات قد تحدث في المستقبل بخصوصها اوضح ان لدى الكويت جهازا تسويقيا كبيرا ومتمكنا يمتلك خططا للتصرف في حالة نشوب اي ازمة معربا عن الامل بعدم وصول الامور «الى ما لا يحمد عقباه».

واعرب وزير النفط عن سعادته لاتمام اللائحة الخاصة بالعاملين في القطاع النفطي مبينا انها اقرت بعد دراسة شاملة وتحوي مزايا كثيرة للكويتيين العاملين في القطاع النفطي الخاص باعتبار ذلك حقا من حقوقهم ودافعا لهم لبذل الجهد وزيادة نشاطهم في ذلك القطاع الحيوي.

وقال ان المزايا مادية وعينية وستشعر العاملين بالاستقرار الوظيفي مضيفا انه على الرغم من كلفة ذلك على القطاع النفطي فانه سيسهم في زيادة العمالة الوطنية العاملة في هذا القطاع.

وعبر عن الامل برؤية ايجابيات الانجاز الذي تحقق للعاملين الكويتيين في القطاع النفطي على ارض الواقع مشيرا الى ان الاهتمام بذلك لم يأت من القطاع النفطي فقط وانما بتوجه من سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

الزنكي: الانخفاض الحاصل في أسعار النفط لا يقلق مؤسسة «البترول الكويتية» كثيراً

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي ان انخفاض اسعار برميل النفط خلال الاسبوع الماضي بنسبة بلغت نحو 4 في المئة امر لا يبعث على القلق كثيرا باعتبار ان رؤية المؤسسة مبنية على استراتيجية بعيدة المدى.

وقال الزنكي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» على هامش احتفال اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بمناسبة اقرار لائحة العاملين في القطاع النفطي الخاص ان الاسعار ربما تؤثر على الايرادات قليلا لكن رؤية المؤسسة بعيدة المدى و تنظر للمستقبل مضيفا ان المؤسسة وضعت استراتيجية تمتد حتى عام 2020.

وذكر ان هناك حالة من الاستقرار فيما يخص العرض والطلب لكن هناك عوامل غير تقليدية تؤثر في الوقت الراهن منها الاحداث الجيوسياسية مبينا ان ارتفاع وانخفاض اسعار النفط يكون بحسب التطورات الخاصة بالعوامل المؤثرة فيها.

واوضح ان كل مشاريع المؤسسة طويلة المدى «وان كان للاسعار دور فيها الا انها لا تؤثر على خطة المؤسسة الاستراتيجية وتنفيذ المشاريع الكبيرة» مضيفا ان الكويت تستهدف اداء دور كبير في الامدادات «وان تكون مؤثرة على الاسعار واستقرار السوق».

وعن احتفال عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بمناسبة اقرار لائحة العاملين في القطاع النفطي الخاص قال ان اعتماد اللائحة جاء بعد جهد جهيد مضيفا ان اللائحة تحوي الكثير من المزايا بما يجعلها قريبة من تلك المتوافرة للعامل في القطاع النفطي الحكومي.

الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات: إدارة المحافظ وحدها لم تعد كافية للعملاء

أكد خالد سفري، الرئيس التنفيذي لدى بنك الإمارات للاستثمار، وهو بنك مستقل متخصص بتقديم خدمات مصممة وفق متطلبات العميل الفردية، بان العملاء أصحاب الثروات في يومنا هذا هم رواد الأعمال المتمرسين في مجالات تنمية الشركات والمطلعين على صفقات الاستثمار المصرفي التي تعقد، لذا فإنهم بحاجة إلى مجموعة أوسع من حلول التخطيط المالي التي تلائم متطلباتهم. ويشارك خالد في حلقة النقاش، تحت عنوان «الجيل الجديد من العملاء ذوي الثروات»، ضمن فعاليات مؤتمر بلومبرج الدوحة.

ويرى خالد، الذي يملك خبرة واسعة في تقديم خدمات استشارات المصرفية الخاصة والاستثمارية لرواد الأعمال والمحترفين والتنفيذيين، وذلك بحكم مهنته الطويلة كمصرفي، ومحام سابقا، أن المتمرسين من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية والشركات العائلية بحاجة إلى مزيج من خدمات المصرفية الخاصة والاستثمارية، ليستفيدوا من حصولهم على خدمات مالية مصممة وفق متطلباتهم الفردية بالإضافة إلى الفرص للاستثمار المباشر في أسواق المال والاستشارات حول صفقات الدمج والاستحواذ.

واوضح خالد قائلاً: «إننا، في بنك الإمارات للاستثمار، نلحظ المزيد من صفقات الدمج والاستحواذ تلوح في الأفق وهنالك شهية واضحة من قبل العملاء من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالي والشركات العائلية للدخول في هذه الصفقات حيث أنهم يميلون في نظرتهم المستقبلية نحو المزيد من ريادة الأعمال. لذا فهم تواقون للمشاركة في هذا النوعمن الصفقات، وذلك لا يمكن حدوثه إلا من خلال المصارف التي تقدم كلا من خدمات المصرفية الخاصة والاستثمارية.»